بلاغ إخباري

انعقد مساء يوم الأربعاء 15 ابريل 2020 بمقر وزارة الشغل والإدماج المهني اجتماع ترأسه السيد وزير الشغل والإدماج المهني وحضره ممثلوا المركزيات النقابية الأكثر تمثيلا، حيث حضر عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب الأخ محمد الزويتن النائب الأول للأمين العام ؛

ويأتي هذا اللقاء استكمالا لاجتماع 30 مارس2020 برئاسة السيد رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني.

وفي كلمة السيد وزير الشغل والإدماج المهني ذكر بمجمل التدابير الاحترازية التي قامت بها الحكومة لمحاصرة وباء كورونا وكذا الإجراءات المواكبة خصوصا لفاقدي الشغل سواء بالقطاع الخاص أو غير المهيكل، مقدما معطيات رقمية بخصوص عدد الأجراء المصرح بهم لدى CNSS والبالغ عددهم إلى حدود الآن 808.199 أجيرا من القطاع الخاص من أصل مليونين و600 ألف أجير، وهو رقم قابل للارتفاع، ينتمون إلى حوالي 131.955مقاولة تضررت من جائحة كورونا من أصل 216 ألف مقاولة منخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

كما تطرق إلى مشروع قانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، والذي يوجد في طور المصادقة بالبرلمان.

وخلال مداخلته باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أعرب الأخ محمد الزويتن عن تقديره للمجهودات المبذولة من طرف مختلف الجهات المسؤولة لمواجهة وباء كورونا، منوها بانخراط الشعب المغربي عموما في الطوارئ الصحية حفاظا على صحتهم وسلامتهم، داعيا الحكومة إلى مزيد من التواصل مع مختلف الوحدات الإنتاجية في مختلف المناطق الصناعية لتشجيع هذه المقاولات وتحفيزها بالنظر لضرورة اشتغالها لتوفير القوت اليومي للمغاربة، مع ضرورة تقديم الدعم اللازم وتوفير أجواء الصحة والسلامة المهنيين وتمكين العمال والعاملات من كافة حقوقهم المشروعة، كما جدد التذكير بضرورة التدخل لدى عدد من المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي والتي لازالت تفرض على مستخدميها الدخول في عطلة قسرية في مخالفة واضحة لمنشور السيد وزير الاقتصاد والمالية، كما طالب الأخ الزويتن بضرورة إشراك المنظمات النقابية الأكثر تمثيلا في لجنة اليقظة الاقتصادية على غرار الشركاء الاقتصاديين، واعتبر إبعاد النقابات عن اللجنة مؤشر سلبي يجب تداركه من طرف الحكومة ؛

كما جدد الأخ الزويتن مطالبته بإيجاد حل للتنقيلات التعسفية في حق عدد من أطر وزارة الشباب والرياضة ومنهم المديرة الإقليمية للوزارة بالصخيرات تمارة.

وفيما يتعلق بالمنشور الأخير للسيد رئيس الحكومة والقاضي باقتطاع يوم عمل من أجور الموظفين عن كل شهر على مدى ثلاثة أشهر مساهمة في صندوق مكافحة آثار كورونا أوضح نائب الأمين العام أن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب سبق له أن أصدر بلاغا بتاريخ 19 مارس2020 يدعو فيه كافة مناضليه وعموم الشغيلة المغربية إلى المسارعة بالمساهمة في الصندوق بطريقة تطوعية تعكس روح التضامن التي تميز الطبقة العاملة، متسائلا عن وضعية الموظفين الذين سبق لهم المساهمة الفعلية في الصندوق بطريقة تطوعية.

وفي تعقيبه أوضح السيد وزير الشغل والإدماج المهني أن المنشور المذكور صدر في إطار الفصل 40 من الدستور تفعيلا لمبدأ التضامن الوطني في هذه الفترة الحساسة التي تمر منها بلادنا .

وحرر بالرباط في : 15 أبريل 2020

الإمضاء